

بسم الله الرحمن الرحيم

55- كتاب الوصايا

1- باب: الوصايا، وقول النبي ﷺ: «وصية الرجل مكتوبة عنده» وقول الله تعالى:

{كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ} * فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}

2738- عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه بيت ليلتين

إلا وصيته مكتوبة عنده».

2740- عن عبد الله بن أبي أوفى سئل: هل كان النبي ﷺ أوصى؟ فقال: لا. فقيل: "كيف كتب

على الناس الوصية أو أمر بالوصية؟ قال: أوصى بكتاب الله". [أطرافه في: 4460، 5022].

قوله الوصايا: جمع وصية كالهدايا وتطلق على فعل الموصى وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من عهد ونحوه، وفي الشرع: عهد خاص مضاف إلى ما بعد الموت، وقد يصحبه التبرع وتطلق شرعا على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات. قوله وصية الرجل: لا فرق في الوصية بين الرجل والمرأة، ولا يشترط فيها إسلام ولا رشد ولا ثبوت ولا إذن زوج، وإنما يشترط في صحتها العقل والحرية. قوله كتب عليكم: أي وقت حضور الموت. قوله إن ترك خيرا: أي المال إتفاقا ومن لم يترك مالا لا تشرع له الوصية. قوله هل كان النبي ﷺ أوصى فقال: لا: هكذا أطلق الجواب، وكأنه فهم أن السؤال وقع عن وصية خاصة فلذلك ساغ نفيها، لا أنه أراد نفي الوصية مطلقا، لأنه أوصى بعد ذلك أنه أوصى بكتاب الله. قوله كيف كتب على الناس - الخ: أي كيف يؤمر المسلمين بشئ ولا يفعله النبي ﷺ؟ قال النووي: أخبر ﷺ بأنه يُورث بل جميع ما تركه صدقة. فلم يبق بعد ذلك ما يوصى به من الجهة المالية، ويحتمل أن يكون المنفى وصيته بالخلافة. قوله أوصى بكتاب الله: قال القرطبي: أي بالتمسك به والعمل بمقتضاه. وأما ما صح في مسلم أنه ﷺ أوصى عند موته بثلاث: لا يبقين بجزيرة العرب دينان - وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم به - ولم يذكر الراوى الثالثة وعند النسائي أنه ﷺ كان آخر ما تكلم به «الصلاة وما ملكت أيمانكم» وغير ذلك. فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد نفيه ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم، ولأن فيه تبيان كل شئ إما بالنص أو بطريق الاستنباط.

فائدة: استفيد أن الوصية غير واجبة لعينها كما قال الجمهور وإن الواجب لعينه الخروج من الحقوق الواجبة للغير، وقد تكون الوصية محرمة إذا كان فيها إضرار للغير.

2- باب: إن ترك ورثته أغنياء خيرا من أن يتكفوا الناس والوصية بالثلاث

2742- عن سعد بن أبي وقاص قال: "جاء النبي ﷺ يعودني وأنا بمكة - قلت يا رسول الله

أوصى بمالي كله؟ قال: «لا» قلت: فالشطر؟ قال: «لا» قلت: الثلث؟ قال: «فالثلث، والثلث

كثير»، إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم وإنك مهما أنفقت في نفقة فإنها صدقة، حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك، وعسى الله أن يرفعك فينتفع بك الناس ويضر بك آخرون. ولم يكن له يومئذ إلا ابنه". [أطرافه في: 3936، 4409، 5354، 5659، 5668، 6373، 6733]

قوله عالة: أي فقراء. قوله يتكففون: أي يسألون الناس بأكفهم، أو ما يكف عن الجوع. قوله وأنك مهما أنفقت في نفقة فإنها صدقة: هو علة للنهي عن الوصية بأكثر من الثلث، وكأنه قيل لا تفعل لأنك إن مت تركت ورثتك أغنياء وإن عشت تصدقت وأنفقت فالأجر حاصل لك في الحالين. قوله حتى اللقمة: على سبيل التسلية لأن جميع ما تفعله في مالك من صدقة ناجزة ومن نفقة ولو كانت واجبة تؤجر بها إذا ابتغيت بذلك وجه الله تعالى. قوله وعسى الله أن يرفعك: أي يطيل عمرك وعاش بعد ذلك أزيد من أربعين سنة. قوله فينتفع بك الناس ويضر آخرون: أي ينتفع بك المسلمون بالغنائم ويضر بك المشركون.

3- باب: لا وصية لوارث

2747- عن ابن عباس قال: "كان المال للولد، وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل الذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل الأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للمرأة الثمن والربع، وللزوج الشطر والربع". [أطرافه في: 4578، 6739].

قوله لا وصية لوارث: هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أبو داود والترمذي. **فائدة:** قال جمهور العلماء: كانت الوصية في أول الإسلام واجبة لوالدي الميت وأقربائه على ما يراه من المساواة والتفضيل ثم نسخ ذلك بآية الفرائض وخص منها من ليس بوارث بآية الفرائض وبقوله ﷺ «لا وصية لوارث».

4- باب: الصدقة عند الموت

2748- تقدم في حديث [1419] قوله الصدقة عند الموت: أي جوازها وفي حال الصحة أفضل.

5- باب: إذا وقف أو أوصى لأقاربه، ومن الأقارب؟ وهل يدخل النساء والولد في الأقارب؟

2752- تقدم في حديث [1461] 2753- عن أبي هريرة قال: "قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله ﷻ: {وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ} قال: «يا معشر قريش - اشترُوا أنفسكم، لا أغني عنكم من الله شيئاً. ويا فاطمة بنت محمد سلبني من مالي لا أغني عنك من الله شيئاً» [أطرافه في: 3527، 4771]

قوله ومن الأقارب: قال أبو حنيفة القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الأب أو الأم ولكن يبدأ بقرابة الأب قبل الأم، وقالت الشافعية القريب من اجتمع في النسب سواء قرب أم بعد مسلماً كان أو كافراً محرماً أو غير محرم، وقال أحمد في القرابة كالشافعي إلا أنه أخرج الكافر، وقال

مالك: يختص بالعصبة. قوله وهل يدخل النساء والولد في الأقارب: ذكر ﷺ عمته صفية وابنته فدل على دخول النساء في الأقارب وعلى دخول الفروع..

6- باب: هل ينتفع الواقف بوقفه؟

- روى معلقا ووصله في كتاب الشروط اشترط عمر: لا جناح على من وليه أن يأكل منها، وقد يلي الواقف وغيره.

2755- تقدم في حديث [1689]

قوله وهل ينتفع الواقف بوقفه: أى بأن يقف على نفسه ثم على غيره، أو بأن يشترط في المنفعة جزءا معينا، أو يجعل للنظر على وقفه شيئا ويكون هو الناظر. قوله وهل يلي الواقف وغيره: هو من تقه البخارى، والذي عند الجمهور جواز ذلك إذا وقفه على الجهة العامة دون الخاصة، مثل: لو وقف على الفقراء مثلا ثم صار فقيرا هل يتناول ذلك؟ والمختار أنه يجوز.

7- باب: إذا قال أرى أو بستانى صدقة لله عن أمى فهو جائز وإن لم يبين لمن ذلك والإشهاد فى

الوقف والصدقة

2756- عن ابن عباس: "أن سعد بن عبادة توفيت أمه وهو غائب عنها فقال: يا رسول الله ﷺ إن أمى توفيت وأنا غائب عنها، أينفعها شئ إن تصدقت به عنها؟ قال: «نعم» قال: فإنى أشهدك أن حاطى المخراف صدقة عليها". قوله المخراف: أى المكان المثمر، قاله الخطابى.

فائدة: قال ابن بطال: ذهب مالك إلى صحة الوقف وإن لم يعين وصرفه ووافقه أبو يوسف ومحمد والشافعى، وقال ابن القصار: وجهه أنه إذا قال وقف أو صدقة فإنما أراد به البر والقربة، وأولى الناس ببره أقاربه ولا سيما إذا كانوا فقراء. واستدل المهلب للإشهاد فى الوقف بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ قال: فإذا أمر بالإشهاد فى البيع وله عوض فلأن يشرع فى الوقف الذى لا عوض له أولى، وقال ابن المنير: كان البخارى أراد دفع التوهم عن من يظن أن الوقف من أعمال البر فيندب إخفاؤه فبين أنه يشرع إظهاره لأنه بصدد أن ينزع فيه ولا سيما من الورثة.

7- باب: ما للوصى أن يعمل فى مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عمالته

2765- عن عائشة: "ومن كان غنيا فليستعفف، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف" قالت: أنزلت فى والى اليتيم أن يصيب من ماله إذا كان محتاجا بقدر ماله بالمعروف" [أطرافه في: 4575]

فائدة: اختلف فى هذه المسألة فقليل يجوز للوصى أن يأخذ من مال اليتيم قدر عمالته وهو قول عائشة وعكرمة والحسن، وسيأتى مزيد بحث فى كتاب التفسير إن شاء الله وتقدم مزيد بحث فى حديث [2313] وحديث [2494].

8- باب: وقف الأرض للمسجد

2774- تقدم في حديث [428]

قوله وقف الأرض للمسجد: لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك.
فائدة: يؤخذ منه أنه من وقف أرضا على أن يبنئها مسجدا انعقد الوقف قبل البناء. قاله ابن المنير.

9- باب: وقف الدواب والكراع والعروض والصامت

2775- عن ابن عمر: "أن عمر حمل على فرس له في سبيل الله أعطاه رسول الله ﷺ له فحمل عليها رجلا، فأخبر عمر أنه قد وقفها يبيعها، فسأل رسول الله ﷺ أن يبتاعها، فقال: «لا تبتاعها ولا ترجع في صدقتك». [أطرافه في: 1489]

فائدة: هذه الترجمة معقودة لبيان وقف المنقولات، والكراع اسم لجميع الخيل، والعروض هو جميع ما عدا النقد من مال، والصامت المراد به النقد من الذهب والفضة، وأخذناك من قصة عمر الدالة على صحة وقف المنقولات فيلحق به ما في معناه من المنقولات، فلا تباع ولا توهب بل ينتفع بها.

تم بحمد الله كتاب الوصايا

ويليه كتاب الجهاد والسير إن شاء الله

* * * * *